



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



أعلان عمان

في أجتامع الجلسة المشتركة للبرلمانيين من المؤتمر الأقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الأسلحة الخفيفة والصغيرة والذي تم عقده في مقر مجلس النواب الأردني ، المملكة الأردنية الهاشمية عمان في الثاني عشر ولغاية الرابع عشر من شهر نوفمبر ا تشرين الثاني من هذا العام تم تبني القرارات التي تمت مناقشتها .

أعرب برلمانيون من 10 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، بونتالاند، السعودية، الصومال وتركيا)، وبحضور من زملائهم من إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية (البانيا ، بوركينا فاسو ، الكميرون ، كوستاريكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، غانا ،كينيا ، ملاوي ، مالي، نيكاراغوا ، البرو ، صربيا ، تشيلي ، السويد ، توغو ، أوغندا ، أوروغواي ، فنزويلا ، وزيمبابواي) وممثلين من المجتمع المدني والذين اجتمعوا معا في الاجتماع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقياوالجمعية العامة للمنتدى البرلماني حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة من الثاني عشر ولغاية الرابع عشر من شهر تشرين الثاني في عمان، الأردن، عن قلقهم المشترك مع تصاعد العنف في المنطقة ، وعدم الألتزام بقرارات الأمم المتحدة القرار رقم 242 و338 ، والانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة التي تغذي هذه النزاعات والعنف في المجتمعات بشكل عام.

وأعرب البرلمانيون عن إدراكهم بأن الأسلحة المستخدمة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قادمة من أكثر من 20 بلد منتج للأسلحة. والأغلبية الواضحة من القدرة العسكرية

الحالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ولكن ليس جميعها، قد تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة في سوريا والعراق. هناك ضرورة لجميع الدول لتسهيل التحقيقات وجهود تقصي الحقائق، بحيث يتم توضيح سلاسل التوريد الجارية، وإيقافها ومعالجتها.

يجب أن تتحمل الدول المنتجة للأسلحة مسؤولية أكبر لتحسين التزاماتها عن شهادات الاستخدام النهائي وإظهار المزيد من القيود في ترويد التراخيص. وينبغي على الحكومات في المنطقة تشديد سيطرتها على التخزين ومعالجة الفساد بشكل جدي كمحفز رئيسي لتجارة الأسلحة غير المشروعة. و أيضا معايير وأجراءات للحد من تهريب الأسلحة.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تزايد بشكل كبير نتيجة لسقوط و أنهيار القوات المسلحة في العراق عام 2003 وفي ليبيا عام 2011 على التوالي. وينبغي على المجتمع الدولي ككل أن يكون أكثر مسؤولية في تطبيق القانون الدولي والحذر بالنظرالى ميزان العواقب بعناية عندما يتم اتخاذ إجراء عسكري خارجي لتغيير نظام ما، حتى لا يؤثر سلبيا على مبدأ هام من مبادئ الأمم المتحدة ألا وهو المسؤولية عن الحماية.

يقر المشاركون أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد تسبب في التأثير النفسي في المنطقة مما أدى إلى عدد كبير من الناس للتفاعل مع ردود أفعال للنجاة، من خلال سعيهم الى تسليح أنفسهم . عندما يفقد الناس الثقة في قدرة سلطات الدولة - الشرطة والجيش - لتوفير الأمن، يأخذ الناس على عاتقهم توفير الحماية الذاتية . وهذا يقوض مبدأ احتكار الدولة الشرعي لاستخدام القوة ويفتح الباب للفوضى. ويتحمل البرلمانين مسؤولية أساسية ألا وهي ضمان ثقة الجمهور في الدولة التي هي قادرة على تعزيز القانون وأن قوات الأمن قادرة على تأدية دورها.

كما ناقش الاجتماع ثقافة العنف والحاجة إلى تحسين المساءلة عن إنفاذ القانون. إن الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة النارية في الاحتفالات العائلية أو المناسبات العامة يسبب أضرار جانبية، ويسهم في نشر ثقافة العنف ، ويجب أن يتم إيقافه. يجب أن يتوقف ذلك، ويتحمل البرلمانين مسؤولية تحسين التشريعات، ورفع الوعي العام وتقديم أمثلة جيدة حتى يمكن لهذا التغيير أن يحدث.

وتقديرًا منهم لأهمية دور المرأة في بناء السلام، دعا المشاركون إلى تحسين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالمرأة يجب أن تكون جزءًا من كل جانب من جوانب بناء السلام، ولا سيما في البلدان الانتقالية. إن بناء السلام يبدأ من الداخل، وهو أيضا وإلى حد بعيد البيئة التي توفر أعلى درجة من درجات المخاطر للنساء ليصبحن ضحايا للعنف، وأكد المجتمعون على مساندتهم للنساء اليزيديات والأطفال اليزيديين نتيجة لوقوعهم ضحايا لأجراءات الأباداة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم بوكو حرام .

وأعرب المشاركون عن أمتنانهم للبلدان الـ54 الأولى التي صادقت حالياً على معاهدة تجارة الأسلحة، تلك المعاهدة التي ستدخل حيز النفاذ في 24 ديسمبر/كانون أول من هذا العام. ويبقى للبرلمانيين دور هام لضمان أن معاهدة تجارة الأسلحة تمنع بشكل فعال وتقلل العنف المسلح، وخاصة العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وسيكون البرلمانيون قادرين على المساهمة في ضمان وضع آليات التنفيذ الوطنية الضرورية، للإشراف والتفسير السياسي لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة لضمان تطبيقها الأقوى والأوسع. ويمكن تيسير ذلك من خلال تحسين القدرات والمعرفة فيما بين البرلمانيين.